قبل مجلس الشيوخ وهيئة الغاء الطائفية 5 بنود لم تطبَّق في الطائف: الحسيني: هيئة الحوار سلطة منحلَّة للإلهاء وتمديد عمر الأزمة

الرئيس الحسيني متحدثا الى "النهار"

0

[هدى شديد](http://www.annahar.com/author/848-%D9%87%D8%AF%D9%89-%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF)

جريدة النهار 12 آب 2016

خمسة هي أبرز البنود التي لم تُطبَّق في "اتفاق الطائف" كما يعدًدها حافظ أسرار الطائف ومحاضره رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني مستعيداً المراحل التي مرّ بها "اتفاق الطائف" منذ إقراره، مروراً بتحوّلات إقليمية ودولية ادّت الى تبدّل الدور السوري من دور مساعد في حلّ الازمة اللبنانية الى دور المشارك في ادارة الازمة اللبنانية من دون حلّها، ونقل الملف اللبناني - السوري من الرئيس حافظ الأسد شخصياً الى لجنة برئاسة نائبه عبد الحليم خدام الذي استسهل ادارة الازمة من طريق ميليشيات "الاتفاق الثلاثي".

والبنود الخمسة التي عُلّق تطبيقها هي:
١- قانون الانتخاب الذي يؤمّن برلمانية النظام والمراقبة والمحاسبة باعتبار أن لا سلطة بلا مسؤولية.
٢- نقل السلطة من رئيس الجمهورية الشخص الى مجلس الوزراء المؤسسة التي تنعقد برئاسة رئيس الجمهورية ساعة يشاء، وله في النظام اللبناني صلاحيات وسلطات كابحة عدة تضمن حسن سير العمل في مؤسسات الدولة، ولم ينقلها الدستور من رئيس الجمهورية الشخص الى رئيس مجلس الوزراء الشخص، بل الى مجلس الوزراء المؤسسة.
٣- قانون السلطة القضائية المستقلة المقررة في الدستور، حيث النظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
٤- قانون الدفاع الوطني وفقاً لأحكام الدستور الذي ينصّ على ان رئيس الجمهورية يرأس مجلس الدفاع الأعلى، أي أنه أصبح مؤسسة دستورية وفقاً للدستور ومن المتوجّب وضع قانون وتبيان صلاحياته بوضع نظامه.
٥- خطة التنمية الشاملة التي خصّها الدستور بمبدأ أساسي في مقدمته وفي "الميثاق الوطني" ، "وهي لم تطبّق لا هنا ولا هناك".
يفلّش الرئيس الحسيني صفحات كتابيَ الدستور و"وثيقة الوفاق الوطني" ليظهّر "هذه البنود الخمسة التي لم تطبّق لتكون لدينا مؤسسات شرعية تستطيع إتمام المسيرة التي تبدأ بتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، والتي تحتاج ايضاً إلى قانون تطبيقي يبيّن مواصفات شخصياتها، وهي وفق المادة ٩٥ من الدستور، الى رئيس الجمهورية ورئيسيْ مجلسيْ النواب والوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. وعند إتمام هذه الهيئة مهمتها بوضع خطة مرحلية لإلغاء الطائفية السياسية وانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، يُستحدٓث مجلس الشيوخ وفق المادة ٢٢ من الدستور، وتتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، وكان يفترض وضع قانون يحدّد آلية عمل هذه الهيئة".
و"مكلّف الأشياء عكس طباعها متطلّب في الماء جذوة نار"، ببيت الشعر هذا يصف رئيس مجلس النواب السابق طلب سلطة يصفها بـ"غير الشرعية والمغتصبة" تطبيق الدستور في المواد التي تمّ نبشها في "اتفاق الطائف" كمجلس الشيوخ والهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية واللامركزية الادارية، معتبراً "ان فاقد الشيء لا يعطيه، والقانون كي يطبّق يجب ان يستحوذ ثقة الناس، والسلطة التي تقرّر مثل هذه القضايا هي سلطة غير شرعية، فالطاقم الحاكم لبنان منذ ١٩٩٢ رتّب أموره بواسطة حكمه للدولة وتنكّر للنظام الديموقراطي البرلماني وأقام نظام المحاصصة بين الميليشيات وأركان "الاتفاق الثلاثي"، فأنشأ لكل ميليشيا سواء مالية أم مسلّحة صناديق لتمويل استمراريتها بدءاً بـ"مجلس الإنماء والاعمار" و"الهيئة العليا للإغاثة"، و"مجلس الجنوب" و"صندوق المهجرين"، و"كارتيل النفط"، (لأن هؤلاء هم أولياء الشركات التي تستورده للسوق اللبناني)، وما يفعلونه اليوم بشأن تقاسم ثروة نفطية قبل استخراجها، هو الأسلوب نفسه في الحكم الخارج عن الدستور والذي أدّى الى عبء دين عام يفوق الـ ١١٠ مليارات دولار".
من وجهة نظر الرئيس الحسيني "أن من طبيعة نظام كهذا خلق الأزمات وافتعال تراكمها والعجز عن معالجتها كالكهرباء والمياه والنفايات وكل الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يمكن معالجتها في غياب المؤسسات".
ولم يغيّر الرئيس الحسيني رأيه في "هيئة الحوار" لا بل يعتبر "ان خمس شخصيات أو ستاً تربط البلد بإرادات متناحرة في الخارج وتلهي الناس بمثل هذه الحوارات التي لا طائل منها وليس من شأنها سوى تمديد عمر الأزمة التي اصبحت ازمة حكومة وأزمة حكم، بما في ذلك الفراغ في رئاسة الجمهورية، وأزمة نظام وصولاً الى وضعنا اليوم أمام أزمة كيان".
لذلك، يرى الحسيني "انهم يحتاجون الى مجلس نيابي منتخب وشرعي ليقرّر بشأن مجلس الشيوخ وإلغاء الطائفية السياسية واللامركزية الإدارية، وليس الى سلطة منحلّة كطاولة الحوار". وهو أعطى مثلاً "إعلان بعبدا" الذي لم يلتزمه أحد، سائلاً: "ما هي صلاحيات هيئة الحوار؟ من أنشأها؟ وما هو محلها في الدستور؟". ورأى "أنها طاولة إلهاء وحرف أنظار عن الأمور الأساسية فيما أرضنا لا تزال محتلة في الجنوب، وما زلنا عرضة لكل الأخطار، ولا وجود لأي سلطة مسؤولة (وشرط السلطة ان تكون مسؤولة)". واستحضر جملة من خطاب استقالته في مجلس النواب في العام ٢٠٠٨ عندما قال: "كأننا نريد دولة بلا مؤسسات ووطناً بلا مواطنين"، مضيفاً: "ورغم ذلك يدعوننا الى واجب تقديم الشكر على بقائهم في سلطة يغتصبونها ويهدّدوننا بالحرب الأهلية...". وختم: "وما زلنا في مؤتمر الدوحة الشهير الذي علّق قيام الدولة وألغى مؤسساتها". الا انه مصرّ وبتفاؤل على " أننا لا يمكن ان نذهب الى مؤتمر تأسيسي، بل قد نصل الى قانون شعبي يقرّر النظام النسبي للانتخابات النيابية وفرض هذه الانتخابات لاستعادة الشرعية لمؤسساتنا الدستورية، إذ إن الشعب هو السلطة الشرعية القائمة الآن".